الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.29

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
22 February 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ماك – دونالد ..... (سورينام)

ثم: السيدة شيبانوفيتش ..... (الجبل الأسود)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب (تابع)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (تابع)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-57325 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/67/387-S/2012/717 و A/67/390) (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/67/159, 181, 71, 56, 163, 260 and Add.1, 293, 296, 226, 288, 267, 285, 287, 396, 303, 292, 289, 268, 299, 304, 286, 310, 277, 368, 178, 275, 305, 302, 278, 380, 261 and 357)

(ج) **حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/67/362, 333, 327, 370, 379, 383 و 369)

١ - **السيدة سيبولفيدا كارمونا** (المقررة الخاصة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع): قالت إنه نتيجة للأزمة المالية العالمية وتدابير التقشف التي اتخذها كثير من الحكومات أصبح الفقر أكثر شدة وترسخت اللامساواة بشكل أعمق عن ذي قبل. وفي الوقت الذي يبدو فيه أنه لم تتخذ إجراءات بشأن الالتزامات الدولية للقضاء على الفقر المدقع، احتشدت الشعوب في كثير من البلدان ضد مستويات اللامساواة غير المقبولة وحدد الفقر بشكل جلي باعتباره قضية من قضايا حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أقر مجلس حقوق الإنسان المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان. وستغدو تلك المبادئ أداة عملية لمقرري السياسات وقد تؤدي دورا رئيسيا في حماية وتمكين من تعرضوا لأشد الأضرار جراء الأزمة الاقتصادية العالمية. ودعت اللجنة إلى تأييد تلك المبادئ التوجيهية والتأكد من نشرها على أوسع نطاق وتنفيذها على الصعيد الوطني.

٣ - وأضافت قائلة إن تقريرها (A/67/278) المقدم إلى الجمعية العامة ركز على الافتقار إلى الوصول إلى العدالة، الأمر الذي منع من يعيشون في ظل الفقر من التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم، والإفلات من ربقة الفقر. ويعد الوصول إلى العدالة، وهو حق إنساني في حد ذاته ضروريا لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر بيد أن المعدمين يواجهون عددا من العقبات في سعيهم للانتصاف عن طريق نظام العدالة. وتواجه النساء اللاتي يعشن في ظل الفقر عقبات إضافية نظرا للتمييز، والحرمان الاقتصادي، والقيود الاجتماعية والثقافية. ومضت قائلة إنها تناولت في التقرير المساعدة القانونية غير الكافية المتاحة للأشخاص الذين يعيشون في ظل الفقر وأوصت بوسائل لتصحيح هذه الحالة.

٤ - واستطردت قائلة إن تقريرها عالمي في نطاقه، وينطبق بنفس القدر على الديمقراطيات الناضجة. ولا تضفي الحاجة إلى قيود الميزنة مشروعية على اعتماد القوانين والسياسات التي تقلل من وصول أفقر أفراد المجتمع إلى العدالة. وتلك التدابير ليس من شأنها أن تقوض حقوق الإنسان فحسب، بل هي تتجاهل كذلك الأثر السلبي الطويل الأجل على المجتمعات من حيث منع أفقر الناس من تحدي الظلم. واختتمت كلمتها بأن أكدت الالتزام القانوني للدول بضمان عدم حرمان أي فرد من الوصول على قدم المساواة إلى آليات القضاء والولايات القضائية المختصة والنزيهة. كما يجب على الدول تحسين الوصول إلى العدالة بالنسبة للفقراء من أجل تهيئة مجتمعات أكثر شمولا وإنصافا.

٥ - **السيد إيراسوريس** (شيلي): قال إنه يتفق مع المقررة الخاصة من أن الذين يعيشون في ظل ظروف الفقر يحتاجون

إلى المساعدة للتأكد من أنهم يتمتعون بالحماية ضد الظلم، وأعرب عن تأييد حكومة بلده للمبادئ التوجيهية. وأضاف قائلا إن شيلي قد حددت القضاء على الفقر المدقع كأولوية سياسية وطنية. وبفضل النمو الاقتصادي ما برحت الحكومة تُنشئ وظائف، وتحسن الحقوق الاجتماعية لتمكين المرأة بصفة خاصة، وتقدم لأفقر الأسر دعما ماليا، يرتبط أحيانا بالحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وفيما يتعلق بالافتقار إلى الوصول إلى العدالة انضمَّت شيلي إلى توافق الآراء لدعم النهج القائم على الحقوق. واستطرد قائلا إن المقررة الخاصة على حق في أن تصر على أن تكفل الدول ألا تضر التدابير التي تتخذ لمعالجة الأزمة الاقتصادية حقوق الإنسان للذين يعيشون في ظل الفقر.

٦ - **السيد أوليفييرا** (البرازيل): قال إن بلده قد أنشأ مؤسسات محلية ووطنية جديدة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان لجميع الفئات الضعيفة ومساعدتها على الوصول إلى العدالة وما يتصل بذلك من خدمات. وترحب البرازيل بالمبادئ التوجيهية إذ أنها تعتقد أن التعاون الدولي مهم لتحسين وصول الجميع إلى العدالة.

٧ - **السيد غيرتس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): استفسر من المقررة الخاصة عن كيفية رؤيتها لضمان قيام شراكة مستدامة بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبين مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية فيما يتعلق بولايتها.

٨ - **السيدة نغوين كام لينه** (فييت نام): قالت إن حقوق الإنسان الأساسية في بلدها تحظى بحماية الدستور وقد أُنشئت مؤسسات لضمان وصول الجميع إلى العدالة. وبالاقتران مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الأخرى، أجرت حكومة بلدها دراسات استقصائية وطنية لتقييم الاحتياجات القانونية والوصول إلى العدالة وقد أُخذت النتائج في الاعتبار عند صياغة الاستراتيجيات الحكومية لتحسين النُظُم القانونية.

٩ - **السيدة سيبولفيدا كارمونا** (المقررة الخاصة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع): دعت إلى بذل المزيد من التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبين مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية فضلا عن زيادة التشديد على الفقر فيما تقوم به المحكمة الجنائية الدولية من أعمال. وقالت إنها لاحظت خلال الزيارات القطرية التي قامت بها أنه حتى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية التي تحظى بتقدير رفيع، لم تفلح في معالجة قضية الفقر المدقع. وينبغي على تلك المؤسسات أن تبذل جهودا أكثر تحديدا في هذا الصدد، آخذة في الاعتبار عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، وترابطها وتشابكها. وفي النهاية دعت الدول إلى اتخاذ تدابير إنعاش اقتصادية تحترم جميع حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق الأشخاص الأكثر تضررا جراء الأزمة الحالية.

١٠ - وتلت بعد ذلك بيانا باسم المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وقالت إنه منذ عقد الدورة السابقة للجمعية العامة، اضطلع ببعثات قطرية إلى كل من أذربيجان وطاجيكستان وفييت نام. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، قدم إلى مجلس حقوق الإنسان تقريرا (A/HRC/20/15) بشأن الصحة المهنية كعنصر أساسي للحق في الصحة.

١١ - وقدمت تقرير المقرر الخاص إلى الجمعية العامة (A/67/302) فقالت إنه اضطلع بمشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين والتمس تقديم طلبات لاستبيانات بشأن التحديات القائمة فيما يتعلق بالوصول إلى العقاقير، بغرض تقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٣. وقال إنه يعتزم في عام ٢٠١٣ مواصلة إجراء تلك المشاورات إلى جنب مشاورات المجتمع المدني الإقليمية لنشر المعلومات

بشأن الحق في الصحة، والتماس المعلومات والتوعية بآلية استلام فرادى الشكاوى. كما يعتزم إيفاد ثلاث بعثات قطرية على مدى السنة المقبلة، بما في ذلك واحدة إلى اليابان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٢ - وانتقلت إلى البيان الذي أدلى به المقرر الخاص بشأن تعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايتهما، فقالت إن تقريره ركز على خطاب الكراهية. وقد أصر على ضرورة التوصل إلى سُبُل للتوفيق بين حماية وتعزيز الحقوق المشمولة بولايته والحق في مكافحة التعصُّب، والتمييز، والتحريض على الكراهية.

١٣ - وأردفت قائلة إن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نظمت حلقات عمل للخبراء بشأن حظر التحريض على الكراهية الوطنية أو العنصرية أو الدينية في أربع مناطق. وقد كشف ذلك عن أوجه تباين كبيرة في الممارسات التشريعية والسياسية والقضائية بشأن التحريض على الكراهية في المناطق وفيما بينها. ويتمثل الهدف من تقرير المقرر الخاص في تأكيد المبادئ الأساسية لقانون حقوق الإنسان الدولي، وتحديد العناصر التي تقرر ما هي أنواع التعبير التي يمكن وصفها بأنها خطاب كراهية. ويدعم الحق في حرية الرأي والتعبير وحظر التحريض على الكراهية أحدهما الآخر بصورة متبادلة.

١٤ - ومع أنه يلزم تقييد الحق في حرية التعبير في حالات قصوى، إلا أنه ينبغي أيضا حمايته وتعزيزه كوسيلة لتحسين التفاهم فيما بين الشعوب، ومكافحة الصور النمطية السلبية، وتقديم آراء بديلة وتهيئة جو من الاحترام المتبادل على الصعيد العالمي. ويجب شرح التشريعات المناهضة لخطاب الكراهية وتطبيقها بدقة، كما ينبغي أن تكملها مجموعة واسعة من التدابير لإحداث تغيير في العقلية، والمفهوم، والحوار. ويساعد هذا النهج، إذا لقي دعما من الإرادة السياسية والالتزام الاجتماعي، في التصدي لأقل أشكال خطاب الكراهية حدة بينما يؤدي إلى زيادة الوعي ومنع التحريض على الكراهية.

١٥ - وانتقلت إلى تناول بيان المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، فقالت إن تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة (A/67/270) يتعلق بالتحديات الرئيسية المرتبطة بإعمال تلك الحقوق. ومما لا شك فيه أن أكثر التحديات استمرارا هي اللامساواة، حيث أن واحدا من كل ثلاثة من البشر يفتقر إلى الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة. وأردفت قائلة إنه أثناء البعثات القطرية التي قامت بها المقررة الخاصة، شهدت إقصاء منهجيا مستمرا فيما بين الفئات المهمشة.

١٦ - واستطردت قائلة إنه وإن لم تكن تلك اللامساواة بالأمر الجديد، فقد حان الوقت للتصدي لها. ولن يكون بوسع المجتمع الدولي أن يحرز تقدما حقيقيا في مجال الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية دون الحد من اللامساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية. ويجب على المجتمع الدولي أن يبدأ في الإجابة على أسئلة أساسية بشأن الأولويات الإنمائية، من قبيل من تم استقصاؤهم، والسبب في ذلك، والطريقة التي يمكن بها قياس التقدم بصورة أكثر فعالية بحيث لا يتم تجاهل أكثر الفئات تهميشا بعد ذلك. وقدمت المقررة الخاصة في تقريرها توصيات بتقديم ردود على تلك الأسئلة. وقالت إنه نظرا لأن المساواة وعدم التمييز يجب أن يكونا في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي اعتماد هدف قائم بذاته عام وعالمي بشأن المساواة. وعلاوة على ذلك، يجب تحديد أهداف وغايات ومؤشرات محددة بالنسبة للمياه والمرافق الصحية والنظافة الشخصية، على قدم المساواة مع مجالات أخرى ذات أولوية بالنسبة للتنمية.

١٧ - ويجب أن يكون أحد أهداف خطة التنمية المقبلة التمتع العالمي بالحق في المياه والمرافق الصحية من خلال تحديد الأولويات لأكثر الفئات تعرضا للإقصاء. واعترفت المقررة الخاصة بأن ذلك هدف طموح وذكّرت اللجنة الثالثة بأن الأمر في يدها لكي تعتمده الجمعية العامة.

١٨ - وانتقلت إلى بيان المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، فقالت إن تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/67/310) مكرس للتعليم والتدريب التقني والمهني، الذي تزداد أهميته ويؤدي دورا رئيسيا في التنمية الاجتماعية. وكما أبلغ مجلس حقوق الإنسان في مطلع السنة، ترتبط متطلبات الجودة ارتباطا لا تنفصم عراه بالتعليم والتدريب التقني والمهني بينما يمكن أن توفر النُهُج الابتكارية والمنصفة للتعليم والتدريب التقني والمهني الجيد النوعية حلولا لأزمة بطالة الشباب. وقد ظهرت اتجاهات حديثة في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتعليم والتدريب التقني والمهني (شنغهاي، الصين، أيار/مايو ٢٠١٢).

١٩ - وقد حلل المقرر الخاص في تقريره المعايير التي تطورت من خلال الصكوك الدولية، وأكد أهمية وضع المعايير الوطنية بما يتماشى مع التزامات الدول. كما استفاد من أعمال هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، التي تُبرز المبادرات والتطورات الدولية.

٢٠ - وحدد المقرر الخاص في الاستنتاجات التي أدرجها في تقريره، بعض المبادئ الرئيسية لتوجيه الدول عند إقامة نُظمها التعليمية أو التدريبية التقنية والمهنية أو توسيع نطاقها أو توطيدها. وتلك هي مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف الاجتماعي، ذات الرؤية الإنسانية للتعليم، والاهتمام الاجتماعي بالتعليم، وتكافؤ الفرص وإمكانية الاستفادة منها، والحوار الاجتماعي، والشراكة والمشاركة.

٢١ - وانتقلت إلى بيان فريق الخبراء المستقل بشأن آثار الدين الأجنبي والتزامات الدول المالية الدولية الأخرى ذات الصلة، بشأن التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقالت إن تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/67/304) ركّز على أثر الدين السيادي ومشروطيات السياسات العامة ذات الصلة على حقوق المرأة. وأعرب الخبير المستقل عن رغبته في أن يتقدم بالشكر إلى منتدى المحيط الهادئ الأسيوي المعني بالمرأة والقانون والتنمية، على مساهمته.

٢٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢ أيَّد مجلس حقوق الإنسان المبادئ التوجيهية المتعلقة بالدين الأجنبي وحقوق الإنسان ويتعين على جميع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين تنفيذ المبادئ في سياق ترتيبات دينها الخارجي، وعمليات التخفيف من عبء الديون، وإصلاحات السياسات الاقتصادية.

٢٣ - وأعرب الخبير المستقل عن رغبته في أن يؤكد بعض التوصيات الواردة في تقريره فقال إن على الدول أن تضمن عدم تقويض حقوق الإنسان للمرأة جراء اتفاقات تتعلق بالقروض، أو الديون أو التخفيف من عبء الديون، وأن تدمج الاعتبارات الجنسانية في السياسات ذات الصلة بالديون، والإصلاحات القانونية، وسياسات تدبير الإيرادات، واستراتيجيات الحد من الفقر؛ واعتماد الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بما يكفل التصدي لأوجه اللامساواة. ودعا المؤسسات المالية الدولية وغيرها من جهات الإقراض إلى التوقف عن ربط تقديم القروض والمنح والتخفيف من عبء الديون بإصلاحات السياسات العامة الضارة التي تقوض العمليات الديمقراطية في البلدان المقترضة، وتقلل من وصول المرأة إلى الموارد والخدمات الأساسية، والمساواة المعمقة، وتُسهم في تأنيث الفقر. ويتعين اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات العامة وذلك بفرض ضرائب على أصحاب

الدخول العليا، وتعزيز جباية الضرائب، ومكافحة التهرب من الضرائب.

٢٤ - **الرئيس:** قال إنه يمكن للوفود أن تقدم خطيا إلى الأمانة العامة، أسئلة موجهة إلى المقررين الخاصين والخبير المستقل. وستقدم الإجابات خطيا وتعمم على الجميع.

٢٥ - **السيد لازاريف** (بيلاروس): قال إن وفد بلده يود أن يعرف كيف يقيِّم المقرر الخاص المعني بتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايتهما، حالة جوليان آسانغ البالغة التطرف، والذي يواجه عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف قائلا إن وفد بلده يشعر بخيبة الأمل لأن المقرر الخاص لم يعلِّق في تقريره على انتهاكات حقوق الإنسان الأخيرة في بلجيكا، وكندا، وألمانيا، وبولندا، وسلوفاكيا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، حيث استُخدمت قوة غير متناسبة ضد محتجين. وينبغي ألا يقتصر الضغط الدولي المتعلق بالحق في حرية الرأي وحرية التعبير، على البلدان النامية، كما كان الحال عندما أدى فيلم مناهض للمسلمين إلى اندلاع مظاهرات. وتساءل في خاتمة المطاف عما إذا كان المقرر الخاص سيعلق على حظر منح التأشيرة الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على الصحفيين من بيلاروس، الأمر الذي أثاره بلده بالفعل، في مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢٦ - **السيد سيمونوفيتش** (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان): عرض التقارير المقدمة بموجب البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال، وقال إن التقرير الموحد للأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن الحق في التنمية (A/67/159) شدد على الحاجة إلى ضمان ترابط السياسات القائمة على حقوق الإنسان في الشراكة العالمية لأغراض التنمية. وتضمن تقرير الأمين العام بشأن حقوق الإنسان والتدابير القسرية الأحادية (A/67/181) المعلومات التي وردت من عدد من الحكومات بشأن آثار التدابير القسرية الأحادية على سكان تلك البلدان. ويلخص التقرير المتعلق بالعولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان (A/67/163) آراء حكومات عديدة ووكالات تابعة للأمم المتحدة. ويتضمن التقرير المتعلق بحقوق الإنسان وإقامة العدل (A/67/260 و Add.1) معلومات بشأن المستجدات في القانون الدولي، وأعمال هيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات والإجراءات الخاصة، وأمثلة للتطورات والأنشطة في منظومة الأمم المتحدة. وحدد التقرير المتعلق بمكافحة التعصُّب الصور النمطية السلبية، والوصمة، والتمييز، والتحريض على العنف، وممارسته ضد الأشخاص بسبب الدين أو المعتقد (A/67/296) كما حدد الخطوات التي اتخذتها بعض الدول ومنظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - وحدد تقرير الأمين العام بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام (A/67/226) التطورات المهمة تجاه الإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٠٦/٦٥. وتضمَّن التقرير المتعلق بدور أمين المظالم، والوسطاء، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الأخرى (A/67/288) معلومات بشأن الأنشطة المضطلع بها من قِبَل مكتب حقوق الإنسان لإنشاء وتعزيز مؤسسات مستقلة وذاتية الإدارة ووطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن التدابير المتخذة من قِبَل الحكومات في هذا الصدد. وحدد التقرير المتعلق بالأشخاص المفقودين (A/67/267) تنفيذ تدابير تتناول الأشخاص الذين يبلَّغ عن فقدهم فيما يتصل بالنزاع المسلح وحالات العنف وانعدام الأمن أخرى.

٢٨ - وتناول التقريران اللذان قدمهما الأمين العام في إطار البند ٦٩ (ج) حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/67/360)، الذي أشار إلى عدم قدرة الأمم المتحدة على رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد بصورة منهجية في سياق التقارير المستمرة

عن تدهور تلك الحالة؛ وحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/67/327) الذي تناول عقوبة الإعدام، والتعذيب، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات وقضايا حقوق الإنسان الأخرى. وأعرب التقرير عن القلق جراء الزيادة الكبيرة في حالات الإعدام على مدى السنوات السابقة، والتضييق المكثف على مهني وسائط الإعلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمحامين، والنشطاء في مجال حقوق المرأة، والاعتقال المترلي المطوَّل لقادة المعارضة منذ شباط/فبراير ٢٠١١. وأحاط التقرير علما أيضا بتطورات إيجابية، شملت مثول جمهورية إيران الإسلامية أمام لجنة حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٢٩ - **السيد إشراغي جهرومي** (جمهورية إيران الإسلامية) قال إن بلده يحمي حقوق الإنسان كافة، وذلك بالامتثال لالتزاماته الدولية ودعمه للمبادئ الواردة في دستوره. ومن ناحية ثانية، لا يمكن أن يقبل بلده القرار الذي يطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية؛ فهذا ظلم، وانتقائي وتحيزي، وينطوي على عوار وتناقضات، ويمنح ولاية متكررة للأمين العام لتجميع تقرير بالتوازي مع تقرير من يسمى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

٣٠ - وأضاف قائلا إن تقارير الأمين العام آلية مهمة، شريطة أن تكون مهنية وغير مسيَّسة. بيد أن التقرير موضع البحث تجاهل منجزات بلده الكثيرة والتطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان؛ ويتسم بالتحيز والافتقار إلى التوازن؛ واتخذ نهجا انتقائيا بشأن المعلومات المقدمة. وقد افتقد التقرير مصداقية كبيرة بتكراره مزاعم لا أساس لها، وغير منطقية أو واقعية، وبلجوئه إلى مصادر متحيزة. ورغم ذلك فإن جمهورية إيران الإسلامية ترحب بالتعاون البناء مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وقد أعربت حكومة بلده عن استعدادها للتعاون مع الأمين العام خلال زيارته إلى البلد ودعت المفوض السامي لحقوق الإنسان لزيارتها في المستقبل القريب.

٣١ - **السيد خامونغخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) أشار إلى تقرير الأمين العام بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام فقال إن بلده يحمي حقوق الطفل وبالتالي يحظر عقوبة الإعدام في حالة القصَّر والحوامل وينبغي أن يكون تقرير الأمين العام مستندا إلى بحث واف ويعكس الحالة على أرض الواقع.

٣٢ - **السيد نامبيار** (المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار): قدم تقرير الأمين العام بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/67/333)، وقال إنه زار ميانمار مرات عديدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ورافق الأمين العام في زيارة في أيار/مايو ٢٠١٢. وأثناء انعقاد الجمعية العامة اجتمع الأمين العام مع الرئيس ثين سين داو آوونغ سان سو كي ومع الموظف المسؤول عن التفاوض مع الجماعات الإثنية المسلحة في ميانمار. وقد تكلم الرئيس ثين سين علنا بشأن الخطوات المتخذة التي لا يمكن العدول عنها والتي اتخذها بلده في عملية الإصلاح الديمقراطي. وقد اعترف بدور السيدة سو كي في البرلمان، وشدد على أهمية سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وضمان حقوق العمال وكفالة أن تكون الاستثمارات في قطاع المناجم شفافة، وأكد ضرورة معالجة موضوع الجماعات الإثنية المسلحة من أجل بناء ديمقراطية حقيقية. وقد شملت زيارة السيدة سو كي الأخيرة إلى الولايات المتحدة عددا من اللقاءات العامة.

٣٣ - وأضاف قائلا إن هناك مؤشرات قوية على أن حكومة ميانمار تواصل الإصلاحات الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، أُطلق سراح ٤٢٤ من السجناء السياسيين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، كما سنْ البرلمان بالفعل قانون

الاستثمارات الأجنبية الذي عدله الرئيس بحيث يسمح بالمزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي. وبالرغم من ذلك لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به قبل أن يتسنى للتغييرات السياسية أن تحسِّن حياة السكان العاديين. والأهم من ذلك، ستحتاج ميانمار إلى معالجة القضايا الملحة من قبيل النزوح من الريف وقطاع السكان الشباب الكبير في البلد الذين سيكونون محرك النمو في البلد. وقد استجاب المجتمع الدولي بالفعل للتطورات في ميانمار باهتمام كبير. واتخذت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خطوات مهمة للسماح بمشاريع شركاتهم بدخول ميانمار مما من شأنه أن يخلق الوظائف وينشط النمو. وزادت أستراليا واليابان وجمهورية كوريا أيضا تعاونها الاقتصادي مع ميانمار.

٣٤ - وقد وقَّع معظم الجماعات الاثنية المسلحة اتفاقات لوقف إطلاق النار مع الحكومة. وعلى الرغم من أنه يجري تحديد دور الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى في هذا الصدد، فلا يزال هذا الدور هامشيا. وفي أيلول/سبتمبر، تعهد بأن تقدم الأمم المتحدة الدعم إذا احتاجت الحكومة إليه. وقد أعربت الحكومة عن قلقها لعدم حدوث تقدم فيما يتعلق بالجماعة المسلحة في ولاية كاشين، وأشار إلى انعدام الثقة بين المجتمعات المحلية. وأضاف قائلا إنه قد حان وقت المزيد من مباحثات السلام، والمأمول فيه أن تتناول نشر قوات على كلا الجانبين كخطوة لإنهاء نزاع طال أمده.

٣٥ - وأضاف قائلا إن الصدامات التي اندلعت أولا في أيار/مايو ٢٠١٢ في ولاية راخين، استؤنفت بشراسة في الأسابيع الأخيرة، مما يشير إلى انعدام الثقة بشكل عميق بين كلتا الطائفتين. وخلال زيارتيه إلى ميانمار منذ أيار/مايو، أحيط علما صراحة بالحالة، ويعتقد أن الحكومة تفهم أن تصعيد النزاع سيضر بجهودها لتطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي. وتعد محاولات الرئيس للسيطرة على العنف واستعداد الحكومة للسماح للدبلوماسيين ووسائط الإعلام بدخول راخين مؤشرات على الانفتاح الجديد للبلد. وعلاوة على ذلك فإن إعلان الحكومة عن إنشاء لجنة تحقيق في أسباب العنف لقي ترحيبا على الصعيد العالمي. وقد حث الأمين العام الرئيس على إقامة آلية مؤسسية لبدء المصالحة بين كلتا الطائفتين وحذر من أنه ما لم ينته العنف سيلحق بنسيج النظام الاجتماعي ضرر لا يمكن إصلاحه. وقد اهتمت الأمم المتحدة بالتحيز لتوجيهها الكثير من المساعدة الإنسانية في ميانمار إلى الطوائف المسلمة، بيد أنها ترى أن تلك الطوائف هي الأشد هشاشة. وقد أُطلق سراح معظم موظفي الأمم المتحدة الذين احتجزتهم السلطات دون وجه حق وتبذل قصارى الجهود لتحقيق الإفراج عن بقية المحتجزين.

٣٦- ومضى قائلا إنه يبقى أن نرى ما إذا كان قيام مجتمع منفتح سيؤدي إلى المزيد من الوئام فيما بين القوى السياسية في ميانمار. وكما أوضح الأمين العام، يعد البرلمان المكان الذي يمكن أن يلتقي فيه سويا السكان من مختلف الإثنيات والخلفيات. وقد نظرت الجمعية العامة عام ٢٠١١ إلى المساعي الحميدة بشأن ميانمار في ضوء جديد، وأعرب عن الأمل في أن تعكس الأنشطة المقبلة للأمم المتحدة في البلد هذا المنظور. واستطرد قائلا إن الأمم المتحدة ستقدم الدعم إلى سكان ميانمار وإلى تعداد المساكن في عام ٢٠١٤ وفي مجال التحضيرات للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥. واستمر قائلا إن ميانمار دأبت بصورة متكررة على القول على أن حوارها مع الأمم المتحدة حجر الزاوية في سياستها. وقد أبدت قيادتها شجاعة وسيتعين عليها القيام بدور مسؤول في إدارة المؤسسات البرلمانية وضمان وجود علاقة سليمة بين الفرعين التنفيذي والتشريعي. وقد يوفر الانتقال السلمي والشامل في ميانمار نموذجا جديدا كي يفهم المجتمع الدولي الطريقة التي تحققت بها عملية الانتقال هذه.

٣٧ - **السيد ثان سوي** (ميانمار): أعرب عن شكره للمستشار الخاص على بيانه الإيجابي والمتوازن، وللأمين العام على تقريره الشامل والبنَّاء. وأضاف قائلا إن ميانمار قد حققت عملية سياسية شاملة للجميع بيد أنها تدرك جيدا التحديات التي لا تزال قائمة على الطريق إلى التحول الديمقراطي. وقد وُقِّعت اتفاقات لوقف إطلاق النار مع الجماعات المسلحة، بيد أنه لا ينبغي تقدير تعقيد عملية السلام في بلد متعدد الإثنيات بأقل من اللازم. فقد اعترف المجتمع الدولي بالتغييرات الأخيرة في ميانمار، مما أدى إلى تخفيف الجزاءات وتمهيد السبيل لاستئناف المساعدة المقدمة من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وأشار إلى العدد الكبير من الرسائل المتبادلة بين الأمم المتحدة وبين قادة بلده في الأسابيع الأخيرة، فقال إن ميانمار يحدوها الأمل في أن ترى المجتمع الدولي يركز على الانتقال من الدعم السياسي إلى التنمية الاجتماعية الاقتصادية وبناء السلام.

٣٨ - وأضاف قائلا إن من المؤسف أن العنف الطائف عاد إلى ولاية راخين في وقت التحول الديمقراطي السلمي. ويرفض وفد بلده الاتهامات بأن العنف كان عملا من أعمال الاضطهاد الديني أو أن الحكومة تغض الطرف عنه. وقد اتخذت الحكومة تدابير فورية لاستعادة القانون والنظام، ومارست ضبط النفس بالكامل، وتعهدت بأن تقدم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة، مع مواصلة العمل مع المجتمع الدولي بطريقة شفافة وغير تمييزية لإغاثة كلتا الطائفتين وإعادة تأهيلهما. وقد رفضت الحكومة المحاولات المبذولة لزيادة تفاقم الحالة والتحريض على الكراهية، ودعت جميع المعنيين إلى تسوية المسألة سلميا.

٣٩ - ومضى قائلا إن ميانمار بدأت بسرعة وبنجاح إصلاحات رئيسية كثيرة، على نحو ما وعد به رئيسها قبل سنة من الآن. ولا ينبغي لأحد أن يشك في أهمية تلك الإصلاحات وما حظيت به من دعم كاسح في البلد. ويحدو ميانمار الأمل في أن تحقق هدف التحول الديمقراطي في المستقبل القريب بتشجيع من المجتمع الدولي.

٤٠ - **السيدة كاسار** (الأمين العام المساعد ومراقب الحسابات في إدارة الشؤون الإدارية لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات) قدمت تقرير الأمين العام بشأن محاكمات الخمير الحمر (A/67/380) فقالت إن أزمة مالية خطيرة توشك أن تهدد أعمال العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية للمحاكم في كمبوديا، وتلك هي المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمحاكمات الخمير الحمر. وأضافت قائلة إن الإجراءات القضائية تحقق العدالة أخيرا، وسيكون من المؤسف أن تفشل الشراكة بسبب نقص الأموال.

٤١ - ومضت قائلة إن ما لدى الأمم المتحدة من أموال لمساعدة الدوائر الاستثنائية قد نفد، وأصدر الأمين العام السابق للأمم المتحدة تحذيرات بضرورة تمويل المحكمة من الاشتراكات المقررة عِوضا عن التبرعات. ومع وصول الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٣ ما يناهز مبلغ ٢٦,٧ ملايين دولار، منها ٧ ملايين دولار فقط في شكل تعهدات، فإنها تناشد جميع الدول الأعضاء تقديم مساهمات مالية فورية. وينبغي أن تعمل الدول الأعضاء سويا من أجل التوصل إلى برنامج مالي لإنقاذ العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية وتمكين تلك الدوائر من مواصلة عملها الضروري لما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصُّب (تابع)

(أ) **القضاء على العنصرية، والتمييز العنصرية، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب** (تابع) (**A/66/18, A/67/18, A/67/321, A/67/322** و **A/67/328**)

(ب) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما** (تابع) (**A/67/325** و **A/67/326**)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (**A/67/276** و **A/67/349**) (تابع)

٤٢ - **السيدة غونزاليس لوفورتي** (كوبا): قالت إنه من الملح بصورة متزايدة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي. وأضافت قائلة إن من غير المقبول شيطنة الحضارات والأديان بينما يحرم المهاجرون من حقوقهم، ويتعرضون للتمييز والتهميش في المجتمعات المتقدمة النمو. ومضت قائلة إنه يجب القضاء على الأسباب الأصلية للعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب في هذا الوقت الحالي باتخاذ تدابير في نطاق نظام دولي جديد، يقوم على المساواة والتضامن والعدالة الاجتماعية. كما يجب مكافحة الصور النمطية السلبية وتعليم احترام التنوع. وقالت إن كوبا تُعرب عن الأمل في أن تبدي الدول المزيد من الالتزام والإرادة السياسية لإنهاء العنصرية وجميع أشكال التعصُّب.

٤٣ - واستطردت قائلة إن كوبا ستقدم مرة أخرى مشروع قرار بشأن استخدام المرتزقة، دعما لممارسة حق الشعوب في تقرير المصير. ونظرا لأنه لا بد من ممارسة هذا الحق من أجل التمتع بجميع حقوق الإنسان، فإن كوبا تدعم الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته ذات السيادة المستقلة.

٤٤ - واستمرت قائلة إن كوبا ظلت لما يربو ٥٠ عاما تعاني من حصار اقتصادي وتجاري ومالي انفرادي بالرغم من الإدانات المتكررة من جانب المجتمع الدولي. ولئن كان الشعب الكوبي يواجه عدوانا خطيرا من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه سيدافع عن حقه في تقرير المصير إلى آخر مدى.

٤٥ - **السيد اليحياوي** (الجزائر): قال إن العنصرية التي تعد من صميم قضايا حقوق الإنسان قد تكيفت مع العالم الحديث، وكثيرا ما تقوم على الاعتقاد بتفوق بعض البشر على غيرهم. وفي بعض البلدان تحرض منظمات متطرفة تكره الأجانب على الكراهية ضد المهاجرين والأشخاص المنحدرين منهم. وقامت بعض جهات وسائط الإعلام تحت ستار حرية التعبير باتهام طوائف وأديان معينة بأنها مسؤولة عن جميع الشرور. ويجب بدلا من ذلك، استخدام حرية التعبير لتعزيز التفاهم المتبادل، والتضامن والأخوة. ويتضمن الدستور الجزائري القضاء على جميع أنواع العنصرية، ويجعل كل المواطنين سواء أمام القانون. كما أنه يكفل للأجانب الموجودين على أراضيه أيضا المساواة في المعاملة والتمتع بالحقوق.

٤٦ - وأضاف قائلا إن الحق في تقرير المصير بالغ الأهمية من أجل التمتع بجميع الحقوق الواردة في القانون الدولي. ويعد انتهاكه انتهاكا لجميع الحقوق وشكلا من أشكال التمييز. وتنتهك المحاولات المعزولة لإعادة تفسير هذا الحق حق الشعوب في اختيار مصيرها. وقد أنشأت الأمم المتحدة تدريجيا الحق في إنهاء الاستعمار وناضلت من أجل تطبيقه. ويقع على عاتق المجتمع الدولي مصير الشعب الفلسطيني والشعوب التي تعيش في باقي الـ١٦ إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بمن فيهم الشعب الصحراوي.

٤٧ - **السيدة نيانغ** (السنغال): قالت إن تقرير المصير والعنصرية من أهم القضايا التي تواجه المجتمع الدولي. وقد عانت الأراضي الفلسطينية المحتلة من السجن والعقاب

الجماعي لشعبها وتشييد جدار الفصل، وإتلاف السلع والبنية الأساسية والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. ويدعو وفد بلدها الحكومة الإسرائيلية إلى استئناف التعاون مع مجلس حقوق الإنسان. وأضافت قائلة إنه ينبغي إدانة انتهاكات حقوق الفلسطينيين على الصعيد الدولي باعتبارها تمييزا. وتؤكد السنغال من جديد تأييدها لنهج الأرض مقابل السلام، فيما يتعلق بحل الدولتين.

٤٨ - وأردفت قائلة إن قضايا العنصرية والتعصُّب لا تزال قائمة، ولا تزال حقوق الكثير من الجماعات الإثنية والدينية تنتهك في بعض البلدان. ويعرب وفد بلدها عن الأسف لتفشي أعمال كراهية الأجانب ضد الفئات الضعيفة، فضلا عن التمييز العنصري المرتكب من جانب بعض الحكومات ضد الأجانب بدعوى أنهم يهددون اللُحمة الوطنية والاستقرار الاجتماعي. ومن المؤسف أن بعض البلدان تولي أولوية للأمن والهوية على حساب حقوق الإنسان عند وضعها لسياساتها المتعلقة بالهجرة. وينبغي على جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم القيام بذلك والتصديق عليها.

٤٩ - السيدة سيبانوفيتش (الجبل الأسود)، نائب الرئيس، تولَّت رئاسة الجلسة.

٥٠ - **السيد بط** (باكستان): قال إن ممارسة حق تقرير المصير يستند بشكل راسخ إلى مجموعة من المبادئ المقبولة. ويعرب وفد بلده عن الأسف لاستمرار إنكار هذا الحق فيما يتعلق بجامو وكشمير، إذ يواصل شعبهما شن نضال سلمي لتحقيق تقرير المصير بالرغم من القمع وانتهاكات حقوق الإنسان. وتؤيد باكستان إعمال حق ذلك الشعب بالوسائل السلمية، بيد أنه بالرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة تعد جامو وكشمير رمزا لإخفاقات الأمم المتحدة. ومن شأن الحل السلمي للنزاع أن يؤذن بحقبة جديدة من السلام والأمن والوئام في جنوب آسيا.

٥١ - وأضاف قائلا إن باكستان تشارك بهمة في مكافحة العنصرية والإرث الاستعماري، إيمانا منها بأن العنصرية تلغي القيم الأساسية للمساواة والعدالة. ومن المؤسف، أن الالتزامات الدولية المقطوعة في إعلان وبرنامج عمل ديربان لم تترجم إلى أعمال حقيقية. وبدلا من ذلك كانت هناك حالات متزايدة من التعصُّب والتمييز والعنف بسبب الدين أو المعتقد، وقد غدا المسلمون هدفا للعنصرية والتعصُّب مع انتشار سوء الفهم. ويجب على الدول الأعضاء بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اتخاذ تدابير قانونية وإدارية فعالة لمكافحة تلك الأعمال. ويعد الحوار بين الأديان والثقافات وتشجيع التسامح واحترام التنوع الديني والثقافي من الأمور الضرورية لمكافحة التمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصُّب. وستواصل باكستان التعاون مع شركائها لمكافحة جميع أشكال العنصرية.

٥٢ - **السيد فيالو** (إكوادور): قال إن بلده يبني دولة متعددة الجنسيات تعيش فيها كل الطوائف في وئام وسلام. ويتضمن الدستور حقوق الإنسان للشعب الأصلي، والإكوادوريون المنحدرين من أصل أفريقي، وأقليات أخرى؛ وهم يتمتعون بالحق في الاعتراف بهم، وفي الجبر والتعويض عن نتائج العنصرية. وقررت الإصلاحات الأخيرة للقانون الجنائي عقوبات شديدة بالنسبة لجرائم الكراهية، وترمي الإصلاحات الاجتماعية الأوسع نطاقا إلى القضاء على الفقر والإقصاء وشملت استثمارا غير مسبوق في مجالات الصحة والتعليم وأشكال الحماية الاجتماعية الأخرى. وأسفر العمل الإيجابي عن إشراك أبناء إكوادور المنحدرين من أصل أفريقي في المجال الدبلوماسي لأول مرة في تاريخ البلد. ورغم أن إكوادور أحرزت تقدما كبيرا، إلا أنه يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري.

٥٣ - وأضاف قائلا إن حكومة إكوادور تكرر تأكيد تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتحث الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إليها في الاعتراف بحقه في تقرير المصير في دولة مستقلة.

٥٤ - **السيد العمري** (المملكة العربية السعودية): قال إن موقف بلده من العنصرية والتمييز العنصري يستند إلى الشريعة الإسلامية، التي تحترم كرامة المخلوقات البشرية بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العنصر أو الدين. وفي المملكة العربية السعودية الكثير من القوانين والقواعد والأنظمة التي تحظر كافة أشكال التمييز العنصري إلى جانب سياسات ومؤسسات ترمي إلى إقامة مجتمع خال من التمييز وتعزز ثقافة التسامح والسلام داخل المجتمع المحلي. وأشار إلى إنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في فيينا.

٥٥ - ومن ناحية أخرى، فإن زيادة التعصُّب ضد الأديان عامة والكراهية التي تتفشى ضد الإسلام بصفة خاصة تسبب قلقا كبيرا. وينبغي ألا يساء استخدام حرية الكلام والتعبير للترويج لتلك البغضاء. وأضاف قائلا إن رهاب الإسلام يكمن خلف الأحداث الأخيرة العديدة ضد الإسلام، ودعا إلى بذل الجهود للتصدي لهذه المسألة وفقا لبرنامج عمل ديربان. وقال إن حكومة بلده أنشأت هيئتين لحقوق الإنسان، واحدة حكومية والأخرى غير حكومية، كما أنها طرف في العديد من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية التي تحظر التمييز العنصري. ومضى قائلا إنه لا يمكن تحقيق إيجاد عالم قائم على العدل والمساواة ويخلو من العنصرية، والتمييز وكراهية الأجانب إلا من خلال الحوار، ووضوح القصد، وإخلاص النية، وروح التعاون الحقة بين جميع الدول الأعضاء. وناشد وفد بلده الدول الأعضاء والمنظمات الدولية اتخاذ موقف حازم ضد كل من يسيء إلى الأديان ورموزها، ويشوهها.

٥٦ - **السيد زيدان** (المراقب عن فلسطين): دعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على العنصرية وجميع أشكال التعصُّب. وأضاف قائلا إن الشعب الفلسطيني عانى من السياسات والممارسات العنصرية منذ عام ١٩٤٨، حيث دأبت إسرائيل باستمرار على طرد الشعب الفلسطيني الأصلي من أراضيه واستبداله بمستوطنين يهود. وطوال ٤٥ عاما انتهكت إسرائيل بصورة خطيرة القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وتواصل إسرائيل تدمير المساكن الفلسطينية وطرد سكانها، وتعزيز احتلالها بدلا من السعي إلى تسوية سلمية، بالرغم من الجهود الدولية لتحقيق سلام يقوم على حل الدولتين.

٥٧ - وأردف قائلا إن استفتاء أجري مؤخرا للإسرائيليين أظهر أن ٥٨ في المائة منهم يعتقدون أن إسرائيل تمارس بالفعل سياسة الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني، ويحبذ ٧٥ في المائة منهم تلك السياسات. وتنتهك إسرائيل بصورة مستمرة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. وفي السنوات الأخيرة حدثت زيادة في هجمات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين، وممتلكاتهم ومحاصيلهم. ويرتكب المستوطنون الإسرائيليون جرائم الكراهية ضد المساجد والكنائس والمقابر الفلسطينية تحت جُنح الليل، وتحت حماية القوات الإسرائيلية. وقد أُحرقت أماكن وكُتبت إهانات وشعارات في الرماد. وناشد المجتمع الدول استخدام إرادته السياسية لتخليص العالم من العنصرية والتمييز العنصري، والعمل من أجل مستقبل يقوم على التسامح والتفاهم الثقافي وأن يُنهي احتلال إسرائيل وفاء لالتزاماته الدولية. وقال إن إسرائيل يجب أن تسمح للشعب الفلسطيني بأن يعيش دون قمع في دولة مستقلة تكون القدس الشرقية عاصمتها.

٥٨ - **السيدة الفواز** (الأردن): قالت إن القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية في الشرق الأوسط. ويجب أن يكفل الحل العادل والشامل للنزاع استعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة على تراهم الوطني. وأضافت قائلة إن الأردن يدعم المبادرة التي قامت بها جامعة الدول العربية لتحقيق سلام عادل يستند إلى حل الدولتين. و عوضا عن الاستجابة لتلك الدعوات من أجل السلام واصلت إسرائيل انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال أنشطتها الاستيطانية والممارسات الأخرى انتهاكا للقانون الدولي. وقد حث الملك عبد الله الثاني ملك الأردن على وضع حد للتأخير الطويل في منح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

٥٩ - **السيد كاريف** (إسرائيل): قال إن البشرية عانت من العنصرية طوال قرون وكان ثمن ذلك حياة الملايين. ويفهم الشعب اليهودي العنصرية وعواقبها: فهو يحي ذكرى ليلة الكريستال باستمرار ليتذكر المحرقة، كما شهد مؤخرا عودة ظهور معاداة السامية في أوروبا وفي أماكن أخرى. وبينما تعاملت الحكومات الأوروبية بسرعة ضد مرتكبيها، لا تحظى الأعمال التحريضية المعادية للسامية التي تُرتكب في أنحاء من الشرق الأوسط باهتمام كاف. فبعض الدول، والمنظمات بل وحتى الجماعات المنتمية للأمم المتحدة بدأت تسيء استخدام أبسط مصطلحات ومفاهيم مكافحة العنصرية لخدمة أهدافها السياسية.

٦٠- وأضاف قائلا إن إسرائيل والشعب اليهودي لهما تاريخ يفخران به في النضال ضد العنصرية، وقد ضمن إعلان الاستقلال المساواة لجميع السكان. واتخذت الحكومة إجراء حاسما لتشجيع التسامح والتفاهم من خلال نظام التعليم؛ وتحدد العنصرية في قانون العقوبات الإسرائيلي بأنها تستوجب أقصى الأحكام في الجرائم التي تكون بواعثها العنصرية والعداء للأقليات؛ ويتلقى ضباط الشرطة تدريبا مكثفا بشأن مراعاة جميع الفئات في المجتمع؛ وتُبذل جهود نشطة لإنفاذ التسامح في مجتمع لبلد متعدد الإثنيات. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحدث بوضوح بصوت عال وبإجماع ضد العنصرية والكراهية. وإسرائيل التي لديها إحساس قوي بالتاريخ تقف في مركز الصدارة بالنسبة لتلك القضية.

٦١ - **السيدة فرايمين – ديكسنه** (لاتفيا): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد فقالت إن وفد بلدها يأسف لاستخدام اللجنة من جانب الاتحاد الروسي لمواصلة برنامجه السياسي. و لم تبذل السلطات الروسية أي جهد حقيقي لمكافحة العنصرية؛ وقد سُمح للمتظاهرين الروس المتطرفين وبعضهم كان يضع شارة الصليب المعقوف، بترديد شعارات عنصرية؛ وما برحت جماعات الشباب النازية تزدهر في روسيا؛ وهناك حالات كثيرة للعنف العنصري، وبعضها يُسفر عن وفيات. وتلك الحالات العنصرية إلى جانب الإحساس بالإفلات من العقاب الذي يتمتع به كثير من مرتكبيها، قد تترتب عليه عواقب خطيرة بالنسبة لروسيا والمنطقة والمجتمع الدولي، ويجب إدانته بقوة من جانب الحكومة الروسية. ودحضت الادعاءات بعكس ذلك، فقالت إن حكومة بلدها تدين كافة أشكال التطرف، بما في ذلك النازية الجديدة، وتنأى بنفسها عنها. واختتمت كلمتها قائلة إن تعبيرات الإيديولوجية الشمولية واستخدام الرموز أو الشعارات النازية غير قانونية في بلدها.

٦٢ - **السيدة جودكايتي بوترمييني** (ليتوانيا): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن وفد بلدها يُعرب عن الأسف لقيام وفد الاتحاد الروسي دون داع بتسييس احتفال بنَصب تذكاري للحرب في بلدها أثناء مناقشات اللجنة.

٦٣ - **السيدة إيرب** (إستونيا): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد فقالت إن ممثل الاتحاد الروسي قدم للجنة معلومات مغلوطة. وقد أدانت إستونيا مرارا الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها جميع النُظُم الشمولية وأن الادعاءات بغير ذلك يُقصد بها خدمة مصالح معينة. وإستونيا مثلها في ذلك مثل بلاد أخرى تعقد احتفالات سنوية لتذكُّر التضحيات التي قدمتها أثناء النضال ضد الأنظمة الإجرامية وتُحيي ذكرى ضحايا الحرب. وأردفت قائلة إن الاتهامات التي لا أساس لها ليست سوى دعاية وتسيء إساءة عميقة للشعب الاستوائي.

٦٤ - **السيد زيغلوف** (الاتحاد الروسي): تكلم في إطار ممارسة حق الرد فقال إنه ما من بلد، بما في ذلك بلده، يخلو من العنصرية والتطرف. والمتظاهرون في المدن الروسية الذين قاموا في اليوم السابق بمحاولة عرض الصليب المعقوف مُنعوا من القيام بذلك. ولن ينسى الشعب الروسي مطلقا الفظائع النازية، كما أنه لن يدع النازية الجديدة تنمو. وأضاف قائلا إنه مما يخالف القانون منذ وقت طويل في الاتحاد الروسي أن يكون المرء نازيا، وتكافح السلطات التطرف العنصري، وليس هذا هو الحال في بعض بلدان البلطيق. ومن ناحية ثانية، تدعم حكومة بلده أيضا الحق في حرية الكلام والتعبير. ودعا حكومتي إستونيا ولاتفيا للأخذ بتوصيات هيئات حقوق الإنسان الدولية في مكافحة النازية الجديدة وأشكال التطرف الأخرى.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.